٤ ـــ من النتائج التي يمكن الاشارة اليها هنا ان اجراءاتنا النفطية ،وما ترتب عليها من نقص في كميات النفط الداخلية الى السوق العالمية وزيادة الطلب على العروض ، قد هيأت ظروفا أفضل لرفع الاسعار المعلنة للنفط . ونحن نميز هنا **بشكل واضح وقاطع** بين اجراءاتنا النفطية بتخفيض الانتاج او حظر التصدير ، وهي ذات هدف سياسي وبين قرار رفع مستوى الاسعار المعلنة للنفط الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) وهو عملية اقتصادية بحتة لم تنفرد بها البلدان العربية المنتجة وانما شاركت فيها البلدان المنتجة الاخرى غير العربية والاعضاء في منظمة اوبيك ، كما ان من المعروف ان الاتجاه لدى هذه المنظمة نحو رفع أسعار النفط كان سابقا لدخول سلاح النفط في المعركة وهو مبني على اعتبارات اقتصادية تحتم تحديد اسعار عادلة للنفط لا سيما لموازنتها مع المستوى المرتفع لاسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها البلدان المنتجة للنفط ، والبلدان النامية بصوة عامة ، من البلدان المصنعة . ولكن مما لا شك فيه ان اجراءاتنا النفطية والنقص المترتب عليها في كميات النفط المصدرة وارتفاع اسعار البيع الفعلية المتحققة في السوق قد هيأ ظروفا افضل لرفع الاسعار نحو مستوى عادل وجعل الاذهان مهيأة بشكل اكبر لقبول هذه الزيادة في الاسعار بردود فعل اقل عنفا .

هذه بعض النتائج الايجابية العامة التي ترتبت على استخدام سلاح النفط . ولنحاول الان تقييم النتائج المحددة لهذه الاجراءات ومدى فعاليتها وآثارها المباشرة في علاقتنا مع اوروبا الغربية .

آثار اجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية ونتائجها

هنالك ملاحظة مبدئية نود ابداءها قبل عرض الاثار المباشرة لاجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية : ان المراقب المتمعن يستطيع ان يلمس تيارين متناقضين في التقديرات او التعليقات الصادرة عن الاوساط الغربية بخصوص اثار اجراءاتنا النفطية على بلدان اوروبا الغربية .

فهنالك تيار يبالغ في هذه الاثار ويذكر بأنها توشك ان تؤدي الى تدمير الاقتصاد الغربي ان لم تكن قد حققت ذلك بالفعل ! ، ولعله يقصد من وراء ذلك الى تأجيج الشعور بالكراهية ضد العرب وتأليب الرأي العام عليهم او ارضاء غرور العرب واقناعهم بان الاجراءات النفطية قد حققت كامل آثارها ولا داعي للاستمرار فيها . وهنالك على العكس من ذلك تيار ثان يميل الى التهوين الكبير من اثارها ولعله يرمي من وراء ذلك الى تثبيط عزائمنا واقناعنا بأن سلاح النفط هو أمر غير مجد وانه لم يؤثر بالشكل الذي يسمح له بأن يكون عامل ضغط ولذا فانه لا جدوى من استمراره ، كما يحاول كذلك اقناع الرأي العام في اوروبا بأنه لا ضرورة للخضوع للضغط العربي والاستجابة له طالما ان آثار سلاح النفط محدودة وغير فعالة . وأمام ذلك فانه ينبغي لنا ان ننظر بكثير من الحذر في مثل هذه التقديرات وان نحاول جاهدين ان نبحث عن الحقيقة الموضوعية في هذا المجال .

ومن رأينا ان هنالك جملة حقائق وملاحظات من شأن ايرادها ان يساعد قدر الامكان على تكوين صورة معقولة عن آثار اجراءاتنا النفطية ويسهل عملية التقييم الصحيح لها :

١ ـــ من المعروف ان اوروبا الغربية هي المستورد الرئيسي لنفطنا ، وهي تعتمد على النفط العربي لتغطية احتياجاتها النفطية بنسبة لا تقل عن ٧٠ ٪ من هذه الاحتياجات (وتصل هذه النسبة الى ٨٠ ٪ في فرنسا وايطاليا وتزيد عن ذلك بالنسبة لاسبانيا) ، وذلك حسب مجلة بتروليوم برس سرفيس ، عدد نوفمبر ١٩٧٣(١٤). وتقدر هذه المجلة